

ظاهرة الاغراق التجاري وأثرها على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003

The phenomenon of commercial dumping and its impact on local investment in Iraq after 2003

أ.م. د عيبر محمد جاسم / المشرف

Dr. Abeer Mohammad Jassim

Dr.abeer.mohamd@gmail.com

منتظر مهدي صالح / الباحث

Muntather Mahdi Salih

mmuu534@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الاغراق التجاري، الاستثمار المحلي

Keywords: commercial dumping, domestic investment.

المستخلص:

إن عدم وجود قوانين تنظم الاستيراد والتصدير والضعف الواضح في الرقابة على السلع المستوردة سوف يساهم في بروز ظاهرة الإغراق فيها والتي سوف تؤثر على الاستثمارات بشكل سلبي في الدول التي يمارس عليها الاغراق حيث تصبح بيئة غير ملائمة للاستثمار بسبب عدم توفر الحماية لرؤوس الأموال المحلية والاجنبية، وكما حصل في العراق بعد عام 2003 انفتحت أبواب الحدود على مصراعيها لدخول شتى أنواع السلع والمنتجات من مختلف دول العالم إلى السوق العراقية لما تتميز به هذا السوق من تعطش كبير للسلع والمنتجات نتيجة الحصار الاقتصادي الذي استمر لأكثر من اثني عشر عاماً حيث كان لهذه السياسة غير المخطط لها الأثر الكبير على الاقتصاد العراقي في جوانبها المتعددة حيث ساهمت في تراجع القطاع الصناعي بسبب عدم التكافؤ بين السلع المحلية و المستوردة زد على ذلك تراجع القطاع الزراعي و بالتالي أصبح الاستثمار غير ممكناً في ظل غياب الرقابة والقيود على السلع المستوردة وفي ظل الفساد الإداري وعدم الاستقرار الأمني كل ذلك أثر بشكل سلبي على الاستثمار في العراق خاصة بعد اغراق السوق بالكم الهائل من السلع المستوردة الرديئة والمنخفضة السعر وما اسفرت عن هذه العوامل زيادة في معدلات البطالة حيث أخذت تتزايد سنة بعد أخرى.

Abstract

The absence of laws regulating import and export and the apparent weakness in the control of imported goods will contribute to the emergence of the phenomenon of dumping in it, which will negatively affect investments in the countries where dumping is practiced, as it becomes an unsuitable environment for investment due to the lack of protection for local and foreign capital, and as what happened in Iraq after 2003, the doors of the borders were opened wide for the entry of various types of goods and products from different countries of the world into the Iraqi market because this market is characterized by a great thirst for goods and products as a result of the economic blockade that lasted for more than twelve years, as this policy was unplanned the significant impact on the

Iraqi economy in its multiple aspects, as it contributed to the decline of the industrial sector due to the inequality between local and imported goods, in addition to that, the decline of the agricultural sector, and thus investment became not possible in the absence of control and restrictions on imported goods and in light of administrative corruption and security instability All of this negatively affected investment in Iraq, especially after the market was flooded with a huge amount of poor and low-priced imported goods, and what resulted in these factors are an increase in unemployment rates, which are increasing year after year.

المقدمة

تزداد أهمية موضوع الإغراق في التجارة الدولية نتيجة للتأثيرات المتباينة على اقتصاديات الدول سوى تلك التي تطبق سياسة الإغراق أو الدول التي يطبق عليها الإغلاق، ونظرا لاتجاه عدد من الدول النامية نحو التحول تطبيق البات اقتصاد السوق في ظل التحرر والانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه اقتصاديات هذه الدول، والتي عمقت من مبدأ النفاذ للأسواق والسيطرة عليها وتقليل القيود الجمركية ومن أهمها القيود التي تفرضها الاتفاقيات الدولية وقوانينها، ساهمت هذه العوامل في ظهور ظاهرة اغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية لتحقيق الأرباح وفرض سيطرتها على الأسواق و التغلب على المنافسين المحليين في الأجل الطويل، وبالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني في ظل عدم قدرة الانتاج المحلي على مجاراة الانخفاض بالأسعار ولذلك تعد سياسة الإغراق سياسة ضارة بعملية التنمية الاقتصادية كما وانها تعتبر من ابرز معوقات الاستثمار في سوق الدولة المغرقة، نظرا لما يخلفه الاغراق من ارتفاع معدلات التضخم ويصنع حالة خوف وعدم اليقين بالنسبة للمستثمر من الدخول لهذه الاسواق.

مشكلة البحث: تكمن في ان ظاهرة الاغراق التجاري تعد من المشاكل الاقتصادية التي تضر بالاستثمار المحلي وتراجع مستوياته علاوة على الاثار السلبية لهذه الظاهرة على اغلب المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة مما يعرقل تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على مفاهيم الاغراق والاستثمار المحلي التي تناولها البحث وعلاقتها ببعضها ومدى تأثير كل منهما على الآخر، وبيان الاثار التي يخلفها الاغراق التجاري على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003 والتعرف على طبيعة التجارة الخارجية ومدى توافقها مع اتجاهات الاستثمار المحلي.

أهمية البحث: يتعرض البحث لمشكلة كبيرة يعاني منها الاستثمار المحلي وهي مشكلة الاغراق التجاري خاصة وان للاستثمار دور مهم في معالجة الكثير من مشاكل الاقتصاد العراقي خاصة فيما يتعلق بمشكلة البطالة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن لظاهرة الاغراق دور سلبي في التأثير على الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003 و هو ما ساهم في تراجع مستويات الاستثمار في العراق وان الحد من اثار هذه الظاهرة سوف ينعكس بشكل ايجابي على مستويات الاستثمار في العراق.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من أجل تحقيق هدف الدراسة ومعرفة مدى صحة الفرضية من عدمها، فقد تم الاستناد على المعلومات المتوفرة في الكتب والبحوث المنشورة في المجالات والدوريات والمراجع الأخرى وغيرها المتوفرة في شبكة الانترنت وباللغتين العربية والانكليزية. وتم الاستناد على البيانات الخاصة بمؤشرات الاقتصاد العراقي والتجارة الخارجية والاستثمار المحلي ومناخ الاستثمار في العراق المتوفرة في وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة الاستثمار الوطنية وغيرها من المؤسسات الحكومية العراقية والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي .

المبحث الاول / الاطار النظري لمفهوم الاغراق التجاري

المطلب الاول . مفهوم الاغراق التجاري وانواعه

اولا، تعريف ظاهرة الاغراق: يمكن تعريف الإغراق التجاري بأنه "انتهاج دولة معينة أو تنظيم احتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والأسعار السائدة في الخارج، وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية على المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل" (عوض الله، 2014، ص291).

وهناك من يعرف الإغراق على طريقتين الأولى على أساس السعر عن طريق بيع المنتج بسعر أقل في السوق الأجنبية مقارنة بالسوق المحلية والطريقة الثانية على أساس التكلفة بمعنى بيع المنتج في السوق الخارجي بسعر يكون أقل من تكلفة إنتاجه، أن الأدب الاقتصادي تاريخا قد استخدم الطريقة الأولى في تعريف الإغراق القائمة على أساس التمييز السعري، كما وصفه (Viner) بأنه حالة من التمييز السعري بين الأسواق القومية . (صقر، 2001، ص224).

هناك الكثير من التعريفات الأخرى التي فسرت وبينت مفهوم الإغراق التجاري على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسير الظاهرة، وقد يكون الاختلاف في النظر إلى الزاوية التي يحلل منها الكاتب عند تفسيره لظاهرة الإغراق التجاري، فمنهم من يرى أن مصطلح الإغراق يستخدم للدلالة على عدة معاني منها أنها: سياسة بيع المُنتَج في سوق التصدير بسعر أقل من تكلفة إنتاجه كما وهناك من يرى أن الإغراق هو: كل منافسة تهدد المنتج المحلي أو تجبره على تخفيض أسعاره (شبلي، 2006، ص27)، بعض الاقتصاديين يرى أن ظاهرة الإغراق التجاري جاءت نتيجة الكساد الذي شهده العالم بعد أن أصبح هناك كميات هائلة من السلع في الدول المنتجة مما اضطرت إلى بيع منتجاتها بأسعار زهيدة في الأسواق الخارجية. (صالح، 2011، ص29).

ثانيا، أنواع الاغراق: توجد عدة تقسيمات لأنواع الإغراق في أدبيات الاقتصاد الدولي أهمها ما يلي: (الصوص، 2012، ص142)

1- الإغراق الدائم (Permanent Dumping): يحدث هكذا نوع من الإغراق بانتظام وبصورة مستمرة ومنظمة من قبل المنتج الذي يستمر ببيع سلعته في السوق الأجنبية بسعر منخفض مع تحمله خسائر مباشرة، بافتراض أن المنتج يتمتع بوضع احتكاري قوي في السوق المحلية نتيجة للدعم الحكومي الذي يتلقاه، ويكون الهدف من ممارسة هكذا نوع من الإغراق هو زيادة أرباح المنتج المحلي بشكل دائم حتى يكون قادراً على المنافسة في الأسواق الأجنبية لذلك فهو يعد من أكثر أنواع الإغراق سوء.

2- الإغراق المؤقت (Temporary Dumping): يقصد بهذا النوع من الإغراق الذي يحدث نتيجة لتأثير دوافع طارئة وتكون مدته قصيرة ينتهي بانتهاء الغرض الذي أنشأ من أجله، يمارس هكذا نوع من الإغراق عندما تواجه منتجات دولة ما ظروف كساد فتكون هنالك سلع متراكمة تحتاج إلى سوق لتصريفها لأنها سوف تتكبد خسائر كبيرة عند تخزينها فتقوم ببيعها في السوق الأجنبية بثمن أقل من ثمن بيعها في السوق المحلية حتى تتلافى الخسائر وتتجنب مشكلة البطالة الناشئة عن الكساد، على أن يكون الطلب الأجنبي على هذه السلعة مرناً مقارنة بالطلب المحلي.

3- الإغراق الهجومي (Offensive Dumping): يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع الإغراق وذلك لان الغرض منه هو طرد المنشآت الوطنية المنافسة في هذه الصناعة، ويحدث عندما تقوم المنشأة السلعية في الخارج ببيع منتجاتها بسعر اقل عن تكلفة الإنتاج لكي تتمكن من احتكار السوق وبعدها تقوم برفع سعر السلعة تدريجياً لتعويض الخسارة التي تكبدها نتيجة للممارسة هذا النوع من الإغراق.

المطلب الثاني، شروط واثار الاغراق التجاري

أولاً، شروط الاغراق: هنالك عدة شروط ينبغي توفرها لتحقيق الإغراق أهمها ما يلي: (الخضري، 2011، ص281)

- 1- أن يتم بيع السلعة بسعر مرتفع في الأسواق المحلية وبسعر منخفض في الأسواق الأجنبية التي تستورد هذه السلعة، لأنه في حال تساوي سعر السلعة في السوقين لن تكون هنالك ممارسة إغراقية.
- 2- أن تتم عملية البيع في وقت واحد وبسعرين مختلفين، كون ان السعر يتغير تبعاً لظروف العرض والطلب التي تختلف من وقت إلى آخر فإذا تم البيع بسعر مرتفع في السوق المحلية ومن ثم انخفض السعر خلال فترة تصدير السلعة نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب لن يكون هنالك اغراق.
- 3- أن تكون شروط البيع هي نفسها في السوقين المحلية والأجنبية وذلك لأن اختلاف شروط البيع في السوقين قد يؤدي إلى اختلاف سعر السلعة في السوقين، عندها لن تكون هنالك ممارسة إغراقية.
- 4- وجود الضرر من الممارسة الإغراقية أي أن يكون هنالك تفاوت كبير في سعر السلعة في السوقين، لأن ذلك يعني أن بيع السلعة في السوق المحلية بسعر منخفض سوف يؤدي الى طرد المنافسين المحليين في هذه الصناعة بالإضافة إلى حدوث مشاكل اقتصادية كارتفاع معدل البطالة نتيجة لتسريح العاملين في هذه الصناعة.

ثانياً، أثار الاغراق: تؤثر ظاهرة الإغراق التجاري على كل من الدولة المصدرة والمستوردة على حد سواء وكالاتي: (الخضري، 2011، ص281).

1- أثار الإغراق على الدولة المصدرة: يؤدي الإغراق التجاري إلى تحسين ميزان مدفوعات الدولة المصدرة من خلال زيادة صادراتها ويعمل على زيادة الدخل القومي وبالتالي الدخل الموزعة وخاصة إذا كان الاغراق من نوع الإغراق الدائم، أما بالنسبة للأسعار فهي تحدد وفقاً للنفقات الحدية للسلعة ففي حال كانت النفقات ثابتة فإن زيادة الإنتاج يترتب عليها زيادة في الأسعار، أما إذا كانت النفقات متناقصة فإن الزيادة في الإنتاج تؤدي إلى خفض تكلفة السلعة.

2- أثار الاغراق على الدولة المستوردة: للإغراق اثاراً مختلفة تختلف باختلاف نوعية الاغراق الممارس على الدولة المستوردة، فإذا كان الإغراق مستمر لمدة طويلة من الزمن فلن يكون هناك ضرراً منه حيث يحصل مستهلكوا الدولة المستوردة على السلع بأسعار منخفضة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رفاهية

المستهلك في الدولة المستوردة، كما ان المنتجين المحليين من الممكن أن يستفيدوا من هذه الممارسة وذلك من خلال حصولهم على الواردات اللازمة لقيام صناعة معينة خاصة إذا كانت الواردات من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج، اما إذا كان الاغراق كان من النوع العارض أو المؤقت فهو يؤدي إلى الحاق الضرر بالصناعة المحلية المنافسة لأنه يؤدي الى انخفاض مبيعات الصناعة الوطنية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل القومي وارتفاع معدلات البطالة في السوق المحلية.

المبحث الثاني / واقع التجارة الخارجية واتجاهات الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003،

يعاني واقع التجارة الخارجية من تدهور ملحوظ بسبب غياب التنوع الاقتصادي للبلد وارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي، حيث تسيطر على تجارة العراق الخارجية سلعة رئيسية واحدة وهي (النفط الخام) الأمر الذي يؤدي إلى خلق آثار سلبية على مجمل مكونات النشاط الاقتصادي، أما الجانب الآخر من التجارة الخارجية وهي الاستيرادات فهي تسيطر عليها السلع الاستهلاكية الأمر الذي أثر بشكل سلبي على حجم رأس المال الثابت وحجم الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003.

المطلب الأول، واقع التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003

أولاً، الصادرات، للتجارة الخارجية دور كبير ومهم في اقتصاديات البلدان المختلفة سواء كانت نامية او متقدمة ولكن الفرق يكمن في أن الصادرات في البلدان المتقدمة تمتاز بالتنوع على عكس البلدان النامية التي تمتاز اقتصاداتها بانها احادية الجانب واعتمادها على سلعة او سلعتين، وعلى اعتبار ان العراق بلد نامي فان اقتصاده يعاني من ارتفاع درجة الانكشاف على العالم الخارجي حيث يشكل (النفط الخام) النسبة الاعظم من صادراته، ومن خلال بيانات الجدول رقم (1) ادناه نلاحظ أن الصادرات العراقية في عام 2003 بلغت (9711.1) مليون دولاراً واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى (94392) مليون دولاراً عام 2012، بعدها استمر حجم الصادرات بالتذبذب حتى وصل إلى (85181.8) مليون دولاراً عام 2018. (وزارة التخطيط، 2019، ص23).

ثانياً، الاستيرادات، إلى جانب الصادرات تلعب الاستيرادات دور مهم في الاقتصاد العراقي من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع الاستهلاكية والانتاجية والوسيلة، فقد شهدت الاستيرادات العراقية تطوراً ملحوظاً بعد عام 2003 نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي سمحت بدخول شتى انواع السلع المختلفة إلى العراق حيث بلغت الاستيرادات العراقية عام 2003 (9456.7) مليون دولاراً واستمر حجم الاستيرادات بالتذبذب حتى وصل إلى (24443) مليون دولاراً عام 2012 بعدها انخفض حجم الاستيرادات في السنوات اللاحقة نتيجة لانخفاض اسعار النفط الخام ثم عاد للارتفاع عام 2015 حيث بلغ (41644.1) مليون دولاراً واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2018 اذ بلغ (36925.7) مليون دولاراً، يتضح لنا من خلال دراسة تطور حجم الاستيرادات العراقية ان العراق يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته الأساسية بحيث يكاد أن يستورد كل شيء من الخارج نتيجة لعدم قدرة جهازه الانتاجي على تلبية حاجات الطلب المحلي. (وزارة التخطيط، 2019، ص33).

ثالثاً، الميزان التجاري: هو أحد مكونات الحساب الجاري للبلد تسجل فيه عمليات التجارة الخارجية المنظورة (الصادرات والاستيرادات) من السلع الاستهلاكية والرأسمالية الملموسة ويتم استخراج قيمته من خلال صافي الفرق بين الصادرات والاستيرادات.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) نلاحظ ان الميزان التجاري العراقي شهد وجود فائض في اغلب سنوات البحث باستثناء عام 2004 حيث سجل عجز مقداره (2469.8) مليون دولاراً، (حسين، 2008، ص43). في حين سجل عام 2012 و 2013 و 2018 أعلى نسبة فائض في الميزان التجاري، ويعود الفضل في تحقيق هذا الفائض في الميزان التجاري إلى ارتفاع الصادرات النفطية بعد عام 2003 والتي حافظت على استمرار الفوائض في الميزان التجاري، فعند تحليل الميزان التجاري بمعزل عن الصادرات النفطية يتضح لنا جلياً حجم الأخطار التي تهدد عملية التنمية الاقتصادية في حال انخفاض سعر برميل النفط والذي ظهرت أعراضه بعد عام 2014 عندما انخفضت أسعار النفط العالمية والتي انعكست على مستوى الميزان التجاري العراقي، انخفاض الفائض في الميزان التجاري من (47441.5) مليون دولاراً عام 2014 إلى (4396.4) مليون دولاراً عام 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية واستمرار هذا الانخفاض حتى تعافت الصادرات النفطية عام 2018 حيث سجل الميزان التجاري فائضاً قدره (48256.1) مليون دولاراً عام 2018 ولكن سرعان ما انخفض هذا الفائض عام 2019 نتيجة لانخفاض عوادم الصادرات النفطية. (كشيش، 2017، ص326).

رابعاً، درجة الانكشاف الاقتصادي: تعكس درجة الانكشاف الاقتصادي مدى اعتماد اقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي في تلبية حاجة الطلب المحلي، وعليه فان ارتفاع درجة هذا المؤشر تدل على اعتماد البلد بشكل كبير على العالم الخارجي الأمر الذي يجعل اقتصاد ذلك البلد عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي التجارة الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

يبين الجدول رقم (1) حجم الانكشاف الاقتصادي للصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (2018-2003) ومن خلال بيانات الجدول نلاحظ حجم الانكشاف الكبير الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي حيث تجاوزت نسبة انكشاف الاقتصاد العراقي المعدل العالمي للانكشاف (45%-55%) حيث سجل عام 2017 أدنى درجة انكشاف على طوال مدة الدراسة بنسبة (47.9%) في حين سجل عام 2005 أعلى درجة انكشاف بنسبة (146.72%)، وهي نسبة كبيرة توضح حجم الانكشاف الكبير على الخارج، وهذا يعني ان تقريباً (86%) من الناتج المحلي الإجمالي تشكله مجموع الصادرات والاستيرادات، الأمر الذي يدل على مدى تأثير التجارة الخارجية بالاقتصاد العراقي ودورها في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج. (لورنس وصالح، 2018، ص414).

ان تسجيل درجات انكشاف عالية على طول مدة الدراسة وما رافقه من عوامل أخرى نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح التجاري بعد عام 2003، خلق اختلالاً هيكلياً مثبطاً للنمو القطاعي واعاق عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بما افرزه من جملة الآثار السلبية التي تحدث نتيجة لوجود الانكشاف الاقتصادي وهذه الآثار لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد العراقي الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للتقلبات الخارجية وكما ان وجود درجات انكشاف عليه سوف يجعل من الاقتصاد العراقي فريسة سهلة للسياسات الاقتصادية التي تفرضها الدول الصناعية ومن أبرزها تطبيق سياسة الاغراق التجاري والذي

اهلك الاقتصاد الوطني وادى الى ضياع هوية المنتج العراقي في ظل غياب التأثير الحكومي للحد من اثار هذه الظاهرة، بالإضافة الى زيادة الميل الحدي للاستهلاك وضعف الادخار، وزيادة التبعية للاقتصاد العالمي، الامر الذي يعيق اي جهود تنموية ممكنة خاصة فيما يخص الاستثمار المحلي. (دعدوش، 2019، ص358).

الجدول رقم (1) : تطورات التجارة الخارجية في العراق بعد عام 2003 (مليون دولار)

السنوات (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	اجمالي الصادرات (3)	اجمالي الاستيرادات (4)	الميزان التجاري (5)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي (6)%	نسبة لاستيرادات الى الناتج المحلي (7)%	مؤشر الانكشاف الاقتصادي (8)%
2003	16526.0	9711.1	9456.7	254.4	58.76	57.22	115.98
2004	26193.0	17810.0	20279.8	(2469.8)	67.99	77.42	145.41
2005	36267.0	25865.7	27345.9	(1480.2)	71.32	75.40	146.72
2006	54548.0	29343	25259.3	4083.7	53.79	46.30	100.09
2007	74911.0	36400	29020	7380	48.59	38.73	87.32
2008	130748	61273	21465	39808	46.86	16.41	63.27
2009	119085	41792	23862	17930	35.09	20.03	55.12
2010	135489	52483	27411	25072	38.73	20.23	58.96
2011	185750	83226	49142	34084	44.80	26.45	71.25
2012	215838	94392	24443	69949	43.73	11.32	55.05
2013	232410	89742	33383.7	56358.3	38.61	14.36	52.97
2014	219739	84506.0	37064.5	47441.5	38.45	16.86	55.31
2015	171136	49403	41644.1	7758.9	28.86	24.33	53.19
2016	172478.7	43713	48594.9	(4881.9)	60.94	67.75	128.69
2017	191197.3	60022.4	31572.9	28449.5	31.39	16.51	47.9
2018	227511.7	85181.8	36925.7	48256.1	37.44	16.23	53.67
2019	222434.1	83101.0	20903.3	62197.7	37.35	39.75	77.1

المصدر: الاعددة (4,3,2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

- الاعددة (8,7,6,5) من عمل الباحثين.

- الارقام بين الاقواس قيمتها سالبة.

المطلب الثاني، اتجاهات الاستثمار المحلي في العراق بعد عام 2003

من اهم الاتجاهات الاستثمارية في العراق هي:

أولاً، الاتجاه التشريعي، تمثلت توجهات الحكومة العراقية في إطار التشريعات التي تخدم عمليات

الاستثمار في العراق في ما نص عليه الدستور العراقي من القوانين التي تساهم في توفير بيئة ملائمة

للاستثمار والذي يعكس طبيعة توجهات الحكومة العراقية، من خلال بيان طبيعة تلك التوجهات

التشريعية هي ذات طبيعة انتاجية (استثمارية) تتبنى القيام بعمليات الاستثمار أم أنها ذات طبيعة

(تشغيلية) تدعم القطاع الخاص ليكون هو الرائد في عمليات الاستثمار. (اسماعيل، 2005، ص5).

ومن أهم المواد الموجودة في الدستور التي تخص الاستثمار هي: (الدستور العراقي، 2005، ص10).

أ- كفلت المادة (111) ملكية الشعب العراقي لموردي النفط والغاز في كافة انحاء البلاد.

ب- المادة 112 (ثانياً) معتمدة على احداث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار.

ت- تشير المادة (25) الى تكفل الدولة العراقية بإصلاح الاقتصاد العراقي معتمدة على أسس اقتصادية

حديثة تضمن استثمار كافة الموارد وتنوعها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وتنميته.

ث- كما اوضحت المادة (26) تكفل الدولة بتشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة وينظم ذلك

بقانون.

ج- في المادة (23) ضمنت الدولة حق الملكية الخاصة وأعطت الحق للمالك بحرية التصرف والانتفاع بها ولا يجوز للدولة نزعها بالقوة الا لغرض تحقيق مصلحة عامة ويكون ذلك مقابل تعويض عادل للمالك.

ح- وقد كفل الدستور حق إقامة الجامعات والمدارس والمستشفيات ودور العلاج لحساب القطاع الخاص ويقر ذلك بقانون. جميع المواد القانونية التي ذكرت تبين توجهات الدولة نحو اقتصاد السوق ويتم ذلك عن طريق الاستثمار باعتباره القناة التي يتم من خلالها التحول نحو اقتصاد السوق، كما بين الدستور أهمية القطاع الخاص ودوره في إصلاح الاقتصاد العراقي

ثانياً ، اتجاه الاستثمار في ظل الهيئة الوطنية للاستثمار: شكلت الحكومة العراقية الهيئة الوطنية للاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 حتى تكون واجهة للاستثمار الخاص في العراق بالإضافة إلى تسهيل ومراقبة توجيه الاستثمار في العراق، وتتميز الهيئة الوطنية للاستثمار بالدعم من جميع الجهات مما يساعد ذلك في وضع رؤية واضحة لما يحتاجه الاقتصاد العراقي، تستخدم الهيئة الوطنية كافة الإمكانيات المتاحة لتلبية ما يحتاجه العراق من متطلبات شديدة الأهمية تتمثل بجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة والتي تعتبر أمر جوهري في ظل هذه المرحلة. بعد أن تم تفعيل دور الهيئات الوطنية في كافة محافظات العراق باشرت بمنح إجازات الاستثمار بعد دراسة المشاريع المقدمة إليها ومعرفة حاجة المحافظات الى تلك المشاريع وقد منحت الإجازات وفقاً لهذا الأساس، وكما هو موضح في الجدول رقم (2) والذي يبين عدد المشاريع التي تم منحها إجازات الاستثمار في كافة المحافظات بالإضافة إلى نسبة الإنجاز لكل مشروع.

الجدول رقم (2) : عدد المشاريع المجازة من قبل الهيئات الاستثمارية ونسبة الانجاز فيها للمدة (2008-2018)

اسم الهيئة	عدد الاجازات المقدمة للمدة 2018-2008	قيمة راس مال المشاريع الاستثمارية (مليون دولار)	عدد المشاريع ونسبة لانجاز 100% عدد	عدد المشاريع التي تم المباشرة بها ومستمرة بالعمل ولم تكتمل عدد %	عدد المشاريع المجازة ولم يتم المباشرة بها لغاية الان عدد %
الهيئة الوطنية	127	451.019	15	103	9
هيئة استثمار بغداد	291	130.490	56	91	144
هيئة استثمار نينوى	69	207.751	11	6	52
هيئة استثمار البصرة	93	325.748	37	30	26
هيئة استثمار ذي قار	29	106.916	10	13	6
هيئة استثمار ميسان	23	782.064	2	10	11
هيئة استثمار النجف	266	106.753	42	68	156
هيئة استثمار بابل	53	696.433	25	12	16
هيئة استثمار كربلاء	65	277.105	14	13	38
هيئة استثمار القادسية	42	595.661	8	10	19
هيئة استثمار المثنى	116	468.442	38	41	37
هيئة استثمار الانبار	75	269.204	11	44	20
هيئة استثمار واسط	23	424.863	8	9	6
هيئة استثمار ديالى	24	452.500	3	11	10
هيئة استثمار كركوك	162	294.706	22	52	88
هيئة استثمار صلاح الدين	103	153.730	7	39	57
المجموع	1561	5743.385	309	552	695

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي ، 2020، ص53.

وكما هو مبين في الجدول أعلاه فإن عدد الإجازات الممنوحة للمشاريع الاتحادية (127) مشروعا في عموم محافظات العراق خلال المدة (2008-2018) وبرأس مال وصل إلى (451.019) مليون دولاراً أي أكثر من 11 مشروعا سنة الواحدة، وهو عدد جيد إذا ما تم الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة، وعلى الرغم من عدد المشاريع الجيد إلا أن نسبة الإنجاز فيها متدنية حيث نلاحظ أن هنالك (15) مشروعا فقط نسبة الانجاز فيها 100% أي ما يقارب 12% من العدد الكلي للمشاريع، أما بالنسبة للمشاريع المتبقية 88% كانت نسبة الإنجاز فيها متفرقة أو أنها لم يباشر بها أصلا، كل ذلك يعكس عدم حقيقة دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من قبل المشاريع على الرغم من أن جميع المشاريع التي منحت إجازة استثمار قدمت دراسة جدوى بالإضافة إلى افتقار أعضاء الهيئات الى الخبرة في اختيار الشركات ذات الجودة العالية والرصينة التي باستطاعتها انجاز الأعمال. (خليل، 2019، ص 237).

ثالثا، اتجاه التخصيصات الاستثمارية نحو قطاعات الاقتصاد الوطني، ان عملية توزيع التخصيصات الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد الوطني تعطي انطباعاً واضحاً عن طبيعة واتجاهات السياسة الاستثمارية في العراق وتعكس اولويات الحكومة في دعم قطاع معين على حساب قطاعات الاقتصاد الوطني، يوضح الجدول رقم (3) التخصيصات التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة لمختلف قطاعات الاقتصاد العراقي والتي من خلالها يمكن معرفة توجهات الحكومة العراقية تجاه تنمية القطاعات الاقتصادية والتحول في الهيكل الإنتاجي. (وزارة التخطيط، 2018، ص 81).

الجدول رقم (3): توزيع التخصيصات الاستثمارية على قطاعات الاقتصاد الوطني العراقي للمدة (2004-2018) (مليار دينار)

السنوات	الزراعة	الصناعة	المباني والخدمات	القطاعات الانتاجية	النقل والمواصلات	التربية والتعليم
2004	271535	2825794	1791672	4887111	694632	171579
2005	272863	3515146	886428	4674437	511136	151111
2006	319477	6167875	1199179	7686431	564524	179691
2007	381889	4656139	1591285	6628214	513888	684378
2008	1511113	9259189	4985276	15755578	1271561	985876
2009	1162237.4	4469925.5	2937218.9	8469371.8	1161684.5	441798
2010	1221757	8265713.7	5432536.2	14919996.9	1463491.2	647664.8
2011	2118994.5	13681819.6	6753371.2	22454184.3	1725167.4	486214.3
2012	1993643	22252117.7	7128595.9	31274346.6	2476494.8	1419643.2
2013	2149621.4	27186691.8	8812517.4	38138819.6	3846794.8	981445.2
2014	976766.9	22264157.9	22476119.7	45716934.5	2319979.3	485443.8
2015	477181	17271175.7	11459196.1	29216552.8	1447967.9	227713.5
2016	174832.2	15955998.9	3173461	19314291.1	375314.8	241121.4
2017	521835.91	17997141.5	4729693.16	23247669.64	488169.11	62191.92
2018	227588.09	11134135.6	2021456.54	37580055.73	296434.57	76744.58

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة الانفاق الاستثماري، حجم التخصيصات السنوية على مستوى القطاعات للمدة (2004-2018).

يبين الجدول اعلاه تذبذب حجم التخصيصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات الاستراتيجية وهذا التذبذب ناتج عن عدم استقرار أسعار النفط الخام، حيث نجد هناك تحسن ملحوظ في حجم الانفاق بعد عام 2003 استمر حتى عام 2014 باستثناء بعض السنوات، ولكن سرعان ما انخفضت هذه التخصيصات في سنتي (2015-2016) وذلك نتيجة لما عاشه الاقتصاد العراقي من أحداث تمثلت باحتلال عصابات داعش الارهابية لبعض محافظات العراق بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط حتى نهاية

عام 2017 وهو أدى إلى تكريس معظم الإيرادات للإنفاق العسكري، بالإضافة إلى حصول القطاعات الإنتاجية على أعلى التخصيصات الاستثمارية وقد جاءت تنمية الاقاليم في المرتبة الثانية من مجموع التخصيصات الاستثمارية نتيجة لإعادة إعمار المحافظات التي دمرتها العصابات الإرهابية وما تعرضت له الهيئات الحكومية من اضرار ودمار خلال السنوات الاخيرة بعد احتلال وتحرير المحافظات من سيطرة الارهاب. (العمار، 2021، ص49).

مما تقدم ذكره يتبين أن اتجاهات الاستثمار المحلي في العراق لا تنسجم مع واقع التجارة الخارجية، حيث نجد أن هنالك قصوراً واضحاً في الاتجاه التشريعي في عدم توفر بيئة ملائمة تحمي وتدعم المستثمر المحلي وكذلك عدد مشاريع الهيئة الوطنية للاستثمار متواضعة جداً وبعضها متوقفة والبعض الآخر نسبة الإنجاز فيها أقل من 10 %، كل ذلك أدى إلى انعكاسات سلبية على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني لا سيما القطاعات الاستراتيجية المهمة (الصناعي والزراعي) والتي تسببت بغياب التنوع في الميزان التجاري العراقي وزيادة درجة انكشاف الأسواق العراقية على الأسواق الخارجية مما أدى تأخر عملية التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، كما ان هيكل التجارة الخارجية بدوره اثر سلبيا على اتجاهات الاستثمار المحلي وتطوره.

المبحث الثالث / تداعيات الإغراق والتجارة الخارجية على معدلات الاستثمار المحلي في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

أصبح الاستثمار المحلي اليوم في الدول النامية ومنها العراق متغيراً يعتمد على السياسات التجارية للدولة والتي ترسم وفق سياسات الاقتصاد العالمي، بعد أن كانت تعتمد على السياسات الاقتصادية المحلية خاصة (المالية والنقدية). حيث إن العولمة، عبر آلية تحرير التجارة الخارجية تؤثر على اتجاهات الاستثمار المحلي من خلال تباين الصادرات والواردات، وسيتم توضيح ذلك من خلال تحليل العلاقة بين الاستثمار المحلي وطبيعة الصادرات والاستيرادات العراقية للمدة (2003-2018).

المطلب الأول : طبيعة الصادرات العراقية وعلاقتها بالاستثمار المحلي

هنالك علاقة وثيقة بين الصادرات والاستثمار المحلي ويمكن توضيح طبيعة هذه العلاقة من خلال الآتي:

أولاً : تمويل الاستثمار المحلي: حسب النظرية الاقتصادية فإن الصادرات تعتبر أحد مكونات الدخل القومي، وهذا يعني ان الزيادة الحاصلة في الصادرات سوف تنعكس بعد فترة زمنية على زيادة معدلات الدخل القومي بنسبة أكبر من الزيادة الحاصلة في الصادرات بفعل مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف الاقتصاد المفتوح)، وبما ان الادخار هو دالة في الدخل والاول هو المصدر الرئيسي- في تمويل الانفاق الاستثماري فمن الطبيعي أن الزيادة في عوائد الصادرات تمثل مصدر تمويل للإنفاق الاستثماري ايضاً. (المخلافي، 2002، ص23). بعد انفتاح العراق على الأسواق العالمية نما حجم الصادرات العراقية بشكل كبير جداً نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليه، وبما ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على موارد واحد وهو النفط الخام، عليه فإن المصدر الرئيسي للتمويل الانفاق الاستثماري في العراق هو النفط الخام حيث تشكل نسبة مساهمة الصادرات النفطية 99% من إجمالي الصادرات وهذا يعني أن تطور حجم الاستثمار المحلي في العراق يعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية.

ثانياً ، ريعية الاقتصاد العراقي واثرها على مستويات الاستثمار المحلي، يوضح الجدول رقم (4) العلاقة الطردية بين الصادرات النفطية وحجم الاستثمار المحلي للمدة (2018-2003).
الجدول رقم (4) : تطور الصادرات النفطية و الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2018-2003)

السنوات	الصادرات النفطية (مليون دولار)	الاستثمار المحلي (مليون دينار)	نسبة الصادرات من %GDP	نسبة الاستثمار المحلي من %GDP
2004	17,700,0	9005771,7	99.8	1.6
2005	23,579,00	16291564	99.8	2.21
2006	30,298,70	18082946	99.3	1.8
2007	39,412,00	10411889	99.7	0.93
2008	63,417,9	23842998	99.2	1.5
2009	39,311,40	14758289	99.7	1.12
2010	51,589,00	25716187	99.8	1.5
2011	82,986,1	33593885	99.3	1.5
2012	94,027,6	34181898,1	99.7	1.5
2013	89,214,5	54974772,2	99.1	1.8
2014	84,129,8	39489532	99.5	1.8
2015	49,058,2	50650095	99.2	1.9
2016	43,622,9	28703209,3	99.6	1.6
2017	59,560,3	32330275,9	99.2	1.7
2018	83,814,9	3740028,1	98.6	1.8

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير سنوية مختلفة.
- النسب من اعداد الباحثين.

وكما هو موضح بالجدول رقم (4) حيث بلغ حجم الصادرات النفطية (17,700,0) مليون دولاراً عام 2004 وشكلت نسبة (99.8%) من الناتج المحلي الاجمالي، واستمر حجم الصادرات النفطية بالارتفاع ليصل الى (83,814,9) مليون دولاراً عام 2018 وقد بلغت نسبة مساهمتها (98.6%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وبما ان الاستثمار المحلي يعتمد على عائدات النفط الخام كون النفط يمثل المورد المالي الرئيسي للدولة فإنه حجم الاستثمارات المحلية هي الأخرى شهدت تحولاً كبيراً بعد عام 2003 واستمرت مستويات الاستثمار المحلي بالارتفاع خلال مدة البحث كون الاستثمار المحلي تابع للتغيرات التي تحصل في أسعار النفط الخام وهذا الأخير تابع لعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها داخلياً من خلال السياسات الاقتصادية المحلية، حيث ارتفع حجم الاستثمار المحلي من (9005771,7) مليون ديناراً عام 2004 الى (3740028,1) مليون ديناراً عام 2018، ونتيجة لاعتماده على الصادرات النفطية فقط سجل الاستثمار المحلي اعلى مستوى له عام (54974772,2) مليون ديناراً عام 2013.(عجلان، 2017، ص11).

ثالثاً ، نسبة الاستثمار المحلي من GDP، لم يشكل الاستثمار المحلي سوى (1.6%) من اجمالي الناتج المحلي عام 2004 وبقيت نسبة مساهمته ضعيفة لتصل الى (1.8%) عام 2018، أن مستويات الاستثمار المحلي الموضحة بالجدول رقم (18) لا تتناسب مع واقع الاقتصاد العراقي في ظل تزايد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بعد عام 2003 وهذا يعني إن ارتفاع حجم الصادرات النفطية لم يترك أثراً كبيراً في حجم الاستثمار المحلي كما كان متوقع، وهذا يعود إلى عدة أسباب أهمها هو غياب الرؤية الواضحة والتخطيط المنظم للاقتصاد العراقي وعجز الحكومة العراقية عن توفير بيئة استثمارية ملائمة بل انها تعمدت إلى رسم سياسة اعتمادية للاقتصاد العراقي على الخارج فاصبح الاقتصاد العراقي

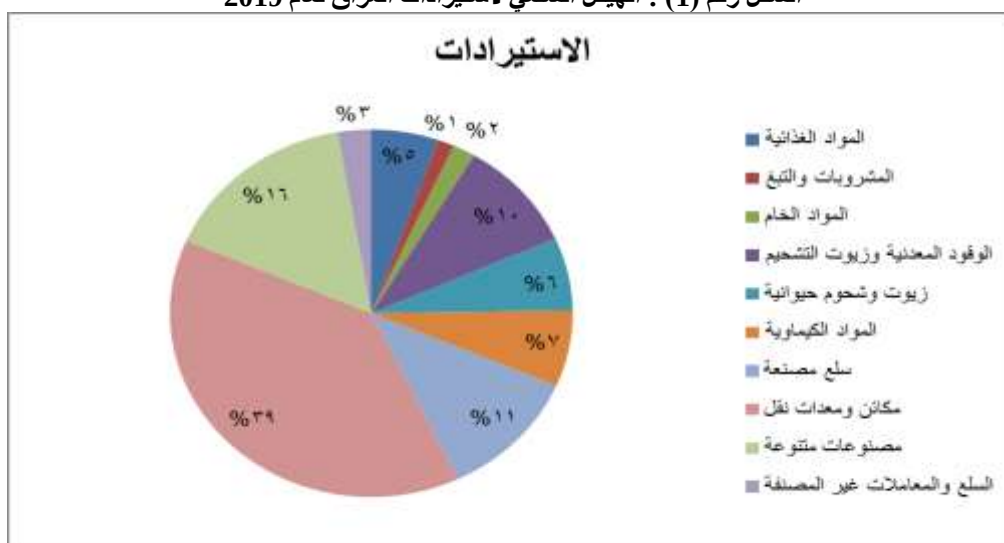
يعتمد بشكل كبير على الخارج في سد حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات عن طريق الاستيرادات الأمر الذي يسهل من تفاقم ظاهرة اغراق السوق العراقية بالسلع والخدمات رخيصة الثمن مما أدى الى تسرب جزء كبير من النقد الاجنبي اللازم لتطوير مستويات الاستثمار المحلي الى الخارج، الامر الذي انعكس سلباً على عملية التنمية الاقتصادية في العراق. (إبراهيم، 2018، ص14).

المطلب الثاني : طبيعة الاستيرادات العراقية وعلاقتها بالاستثمار المحلي

كما ذكرنا سابقاً فإن الواردات تعد مصدر تسرب من الدخل الوطني للخارج، فكلما ارتفع الميل للاستيراد، كان ذلك ضاراً بالاستثمار والإنتاج المحليين، كون أن هذه الحالة تدل على أن المضاعف والمعدل يعملان لصالح الدولة (الدول) المصدرة. وإذا كان هذا ينطبق على المدى القصير فإنه يختلف في المدى الطويل بحسب عدد من العوامل أهمها (بنية الواردات ومرونتها وأسعارها النسبية وقدرتها التنافسية) وبحسب سياسة التجارة الخارجية المطبقة في الدولة.

أولاً: نوعية السلع المستوردة: تؤثر نوعية السلع التي يستوردها البلد على اقتصاده بشكل عام وعلى حجم رأس المال الثابت الذي يمتلكه ذلك البلد، فالواردات من السلع الرأسمالية (Capital Goods) ضرورة لزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني في ظل ضعف الطاقة الانتاجية المحلية لإنتاج مثل هذه السلع، اما الواردات من السلع الاستهلاكية فهي عادة ما تلحق الضرر بالصناعات المحلية وتتسبب ببطء عملية التنمية الاقتصادية للبلد المستورد. (وزارة التخطيط، 2019، ص19). ومن اجل معرفة مدى تطور وتنوع القاعدة الانتاجية والتقدم التكنولوجي للاقتصاد العراقي ومدى قدرته على اجراء عملية تنموية اقتصادية ويكون ذلك من خلال عرض الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للتعرف على نوعية السلع المستوردة وطبيعتها هل هي سلع ذات طابع استهلاكي ام انها سلع رأسمالية انتاجية، يوضح الشكل رقم (1) الهيكل السلعي لاستيرادات العراق عام 2019.

الشكل رقم (1) : الهيكل السلعي لاستيرادات العراق لعام 2019



المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على : الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات لسنة 2019. في العراق تشكل السلع الاستهلاكية نسبة كبيرة جداً من هيكل الاستيرادات وذلك نتيجة لسياسات الاغراق التجاري المطبقة على السوق العراقية من قبل بعض الدول المصدرة، مما أدى ارتفاع الميل

الحدي للاستيراد عند المستهلك العراقي نتيجة الحرمان الذي عاشه قبل عام 2003 بالإضافة إلى ضعف جهاز الإنتاج الوطني وعدم قدرته على سد حاجة الطلب المحلي من السلع والخدمات. (رسن، 2017، ص134).

ثانياً، تطورات حجم الاستيرادات ورأس المال الثابت: إن زيادة استيراد السلع ذات الطابع الاستهلاكي المؤقت لا تزيد من حجم رأس المال الثابت وعليه يكون استيراد هذا النوع من السلع على حساب السلع الرأسمالية اللازمة لبناء هيكل إنتاجي كفؤ والتي تعمل على زيادة حجم رأس المال الثابت لبناء قاعدة إنتاجية قادرة على تلبية حاجة المستهلك العراقي والحد من تسربات الدخل الوطني إلى الخارج واستثمارها في قطاعات الاقتصاد الوطني، وكما هو موضح في الجدول رقم (5) والذي يبين تطورات حجم رأس المال الثابت والاستيرادات العراقية وحجم الاستثمار المحلي، نلاحظ أن تفاقم حجم الاستيرادات العراقية بعد عام 2003 بشكل كبير نتيجة للسياسات الاغراقية المطبقة على الاقتصاد العراقي لم ينعكس هذا التطور الكبير على حجم رأس المال الثابت بل إن مستواه كان متذبذباً يرتفع تارة وينخفض تارة أخرى، الأمر الذي يدل على انخفاض نسبة السلع الرأسمالية في الاستيرادات العراقية التي توفر التكنولوجيا والتطور في الإنتاج الضروريين لعملية التنمية الاقتصادية وتطوير حجم الاستثمار المحلي. فلو أن الحكومة العراقية اتبعت استراتيجية الواردات المحفزة للنمو على غرار بعض الدول التي استخدمت هذه الاستراتيجية في أولى مراحل تطورها الاقتصادي، من خلال رفع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية التي تعمل على زيادة حجم رأس المال الثابت وتنبع أهمية هذه الواردات من حقيقة أن التقانة المادية تتجسد فيها، ومن ثم ترفع من إنتاجية العاملين ومن ثم معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، وتزداد أهمية هذه الواردات أيضاً إذا ترافق ذلك مع انتشار التقانة واكتساب العاملين لخبرات جديدة، (المخلاف، 2002، ص14). ويرى كل من Khan & Zabler أن الدول يمكنها أن تستفيد من نظرية الميزة النسبية التي تفيد أن التجارة تسهم في عملية التنمية بوساطة تقديمها للمستثمرين السلع الرأسمالية المستوردة لزيادة السعة الإنتاجية وكذلك التزود بالمواد الوسيطة اللازمة لعملية الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمار المحلي.

الجدول رقم (5) : حجم الاستيرادات العراقية وتطور حجم رأس المال الثابت للمدة (2003-2018)

السنوات	الاستيرادات (مليار دينار)	اجمالي رأس المال الثابت (مليار دينار)	الاستثمار المحلي (مليون دينار)
2004	34050969.0	2857807	9005771.7
2005	45145710.0	10182362.2	16291564
2006	36914707.80	16282945.7	18082946
2007	31422753.0	34225126	10411889
2008	48249768.60	23106384	23842998
2009	51326145.0	13416113	14758289
2010	55232658.0	24676045	25716187
2011	60316542.0	3725526908	33593885
2012	73980251.40	41956407817	34181898,1
2013	75910914.20	63618136735	54974772,2
2014	43261711.1	51965405249	39489532
2015	48678232.7	50650572753	50650095
2016	57353324.3	28703209160	28703209,3
2017	37361218.7	32330275722	32330275,9
2018	43804511.1	38107186603	3740028,1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

يوضح الجدول رقم (5) اعلاه تفاقم حجم الاستيرادات العراقية بعد عام 2003 نتيجة للتحويل الذي شهده الاقتصاد العراقي نحو تطبيق الية السوق حيث قدر حجم الاستيرادات العراقية عام 2004 (34050969.0) مليار ديناراً في حين قدر حجم راس المال الثابت (2857807) مليار ديناراً واستمر حجم الاستيرادات بالتزايد للأعوام اللاحقة باستثناء بعض السنوات نتيجة للتقلبات التي تحصل بأسعار النفط الخام حتى بلغ عام 2013 (75910914.20) مليار ديناراً كما وقد سجل العام ذاته اعلى حجم لراس المال الثابت بلغ (63618136735) مليار ديناراً، وعند مقارنة الزيادة الحاصلة بحجم الاستيرادات العراقية مع الزيادة الحاصلة في حجم راس المال الثابت نلاحظ ان التطور الكبير في حجم الاستيرادات لا يتناسب مع تطور حجم راس المال الثابت، حيث إن الاستيرادات لا تشكل خطراً على الاقتصاد العراقي، فالانفتاح الاقتصادي العالمي اليوم واندماج البنية التجارية العالمية شيء ايجابي ولكن المشكلة تتمثل في أن الواردات العراقية ذات منحى استهلاكي، بفعل طبيعة تكوين الاقتصاد والوضع الاقتصادي العراقي عامة، خاصة وأن الاقتصاد العراقي يعتمد على مورد اقتصادي واحد وهو النفط، لذا نجده يستورد كل شيء، كما أن التنمية في العراق متعثرة لأسباب عديدة، منها أسباب سياسية وأسباب أمنية وغيرها، وعليه فان معدلات نمو راس المال الثابت في العراق متواضعة نتيجة الوفرة المالية التي تدفع باتجاه الاستيرادات الاستهلاكية على حساب السلع الرأسمالية التي تزيد من حجم راس المال الثابت الامر الذي يؤثر على حجم الاستثمار المحلي في العراق. (حماد، 2013، ص99).

وعليه نجد أن الممارسات الاغراقية غير الشرعية قد حرمت الاستثمار المحلي من كميات كبيرة من النقد الأجنبي الذي كان يخرج من السوق العراقية لتمويل هذه الممارسات وحرمانه من الدخول والمنافسة للأسواق المحلية نتيجة لما تتمتع به من مميزات ومكانة في السوق العراقية، والأمر الآخر أن الزيادة التي حصلت بالصادرات النفطية ذهب جزء كبير منها لاستيراد سلع ذات طابع استهلاكي مؤقت بدل من تطوير مستويات الاستثمار المحلي وبالتالي تقليل استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لتعزيز ودعم الاستثمار المرغوب.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

- 1- يعد الإغراق ظاهرة وليدة للتطورات التي شهدتها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والتي تمثلت بفتح الحدود وغياب التعريف الجمركية، الأمر الذي أدى إلى تدهور قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعي (الزراعة والصناعة) والتي كانت محمية من المنافسة الأجنبية، حيث تعرضت هذه القطاعات الى منافسة شرسة على مستوى (النوع والسعر والكمية).
- 2- عانى الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية واضحة كان أبرزها هو اختلال هيكل الانفاق العام بشقيه التشغيلي والاستثماري، واختلال كل شق منهما والمتمثل بانعدام التوزيع السليم للتخصصات المالية بالشكل الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية نتيجة لعدم وجود سياسة مالية ناضجة والتي من شأنها النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، فضلاً عن اختلال هيكل الإيرادات والمتمثل في الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- 3- أن العراق لم يستطع أن يحقق الكثير من المنجزات في ظل سياسة التحرر والانفتاح التجاري والمالي، حيث كان لها دور كبير في تدني مستوى نمو قطاعات الإنتاج الوطني من خلال

تسهيل عملية الاعتماد على إيرادات النفط الخام، وعليه يمكن القول بأن عملية التحول نحو اقتصاد السوق لم يأتي في سياق عملي منهجي ومنظم لإصلاح واقع الاقتصاد العراقي ولم تكن ضمن مجموعة من الإجراءات التدريجية لضمان التحول السليم نحو تطبيق الية اقتصاد السوق، وإنما حدث ذلك بصورة مستعجلة وغير مدروسة دون أن يكون هناك تحضيرات من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للتحول المفاجئ، الأمر الذي تسبب بانعكاسات سلبية على القطاعات السلعية و طبيعة الأداء الاقتصادي.

4- ان عدم وجود الاستقرار السياسي والامني وهجرة رؤوس الاموال والخبرات للخارج، كانت من اهم العوامل التي خلقت بيئة طاردة للاستثمار، بالإضافة الى غياب أنشطة البحث والتطوير والاختناقات المستمرة في مجال الطاقة الكهربائية والوقود والفساد الاداري والمالي في الدوائر الحكومية ، كل ذلك تسبب في تدني مستويات الاستثمار في العراق.

5- ان زيادة حجم الاستيرادات العراقية والتي كان معظمها سلع ذات الطابع الاستهلاكي المؤقت شكلت خطراً كبيراً على الصناعات الوطنية، كما ان لها اثر سلبي على حجم راس المال الثابت كون ان استيراد السلع الاستهلاكية كان على حساب السلع الرأسمالية وبما ان راس المال الثابت يعتبر من مقومات الاستثمار فان انخفاض هذا النوع من السلع في هيكل الاستيرادات العراقية ساهم في تقليص حجم الاستثمار المحلي، وهذه العوامل تسببت بارتفاع معدلات التضخم والحاق الضرر بالصناعات الوطنية.

ثانياً. التوصيات

1- الاهتمام بالسياسة التجارية والتركيز على استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية ومستلزمات الانتاج الأخرى، والتقليل من استيراد بعض السلع الاستهلاكية خاصة تلك التي تنتج محلياً.

2- العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وهذا الأمر يتطلب تشكيل حكومة قوية موحدة عابرة للطائفية والمحاصصة والتعددية الحزبية، تضع خطة اقتصادية تحد من الآثار السلبية لظاهرة الإغراق التجاري و توفير بيئة مناسبة للاستثمار المحلي.

3- تنويع هيكل الصادرات العراقية وبما يؤدي إلى تحقيق التوازن في الميزان التجاري ، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى يتم فيها تحقيق الفائض في الميزان المذكور.

4- تنشيط قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010 والذي جاء انسجاماً مع المتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي وانفتاح السوق العراقية على الاقتصاد العالمي.

5- تنظيم حملات دعائية ترويجية للصناعات المحلية عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كما حدث في عام 2019 أثناء حركة الاحتجاجات الشعبية التي نجحت في تعريف المواطن العراقي على الصناعات الوطنية وترغيبه فيها.

6- تقييد وتحديد كمية ونوعية السلع الاجنبية المستوردة وتطبيق مواصفات الجودة عليها بما يضمن منع دخول السلع الرديئة والغير صالحة للاستخدام البشري الى الاسواق العراقية.

المصادر / أولاً. المصادر العربية:

- 1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 2- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع عمان، الاردن، 2014.

- 3- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001.
- 4- أمل محمد شلي، الحد من آليات الاحتكار، منع الإغراق والاحتكار من الوجهة القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- 5- كاروان أحمد حمه صالح، الجوانب القانونية لمكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO) دراسة تحليلية مقارنة، ط 1، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.
- 6- شريف علي الصوص، التجارة الدولية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 7- ياسر الخضري، الاغراق التجاري (دراسة فقهية مقارنة)، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، 2011.
- 8- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 9- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات 2019.
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للاستيرادات 2019.
- 11- باسمه كزار حسين، "سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة (2002-2007)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة، 2008.
- 12- فارس بريهي وميس كشيش، الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(101)، المجلد(23)، 2017.
- 13- لورنس يحيى صالح ومحمد الموسوي، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي للاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)، بحث مستل من رسالة ماجستير جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد(24)، العدد(109)، 2018.
- 14- رحيم زيارة وعلي دعدوش، تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، بحث مستل من رسالة ماجستير جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الادارية، المجلد(25)، العدد(114)، 2019.
- 15- ميثم لعبي اسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 (قراءة في الدستور والموازنة العامة)، بحث منشور في مجلة مدارك، العدد(9)، 2005، ص5.
- 16- دستور العراق الصادر عام 2005، ص10، متاحا على الانترنت <https://www.constituteproject.org>.
- 17- زياد خلف خليل، تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار، جامعة تكريت/كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (15)، العدد (45)، 2019.
- 18- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، 2018، متاح على الانترنت.
- 19- قصي العمار، تحليل استجابة الانفاق الاستثماري الحكومي لمتطلبات حوكمة السياسة الاستثمارية في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد، 2021.

- 20- فيصل المخلافي، "آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة (1990-2000)" اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، 2002.
- 21- حسين عجلان، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية (الواقع الراهن والحسابات المستقبلية)، مجلة المنصور، العدد(27)، 2017.
- 22- نبيل ابراهيم، العوامل المؤثرة في دعم الاستثمار المحلي في العراق للمدة (1996-2015)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الاول، كلية دجلة، 2018.
- 23- سالم عبد الحسن رسن، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003-2005)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (34)، 2017.
- 24- سعد عبد الكريم حماد، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي و الاقتصاد الدولي للمدة (2003-2010)، جامعة الانبار/كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ((5)، العدد (10)، 2013.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

- 1-Viner ,J, Dumping: A Problem in International Trade,Quoting: Waincymer, Jeff, " Implications for anti-dumping and countervailing , Deakin University, Melbourne, 21st June, 2001.